

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الرابعة عشرة  
أديس أبابا، إثيوبيا، 26-30 يناير 2009

—

EX.CL/494 (XIV) b

ملخص تقارير الدول الأعضاء

—

## تقرير جامع من الدول الأعضاء عن الإعلان الرسمي

### حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا

#### مبنى على التقارير القطرية

#### من النيجر، السنغال وزيمبابوي

#### مقدمة:

هذا التقرير وهو الرابع في سلسلة التقارير القطرية عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا هو ملخص للتدابير الدستورية والإدارية وتدابير السياسة التي اتخذت في البلدان المقدمة للتقارير لضمان التنفيذ الفعال للإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين منذ أن اعتمده رؤساء الدول والحكومات بالإجماع في يوليو 2004.

وتتضمن هذه المجموعة الأولى من التقارير القطرية عروضاً من تسعة بلدان هي: الجزائر، بروندي، إثيوبيا، ليسوتو، موريشيوس، ناميبيا، السنغال، جنوب أفريقيا وتونس والمجموعة الثانية من العروض هي من بوركينا فاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، غانا، مالي، نيجيريا ورواندا. والتقرير الحالي هو عبارة عن تلخيص للتقارير القطرية من النيجر، السنغال وزيمبابوي. وفي مجموعها وصلت تقارير قطرية من 18 بلداً إلى مديرية المرأة ومسائل الجنسين في الاتحاد الأفريقي بينما كانت السنغال البلد الوحيد الذي قدم تقريراً ثانياً.

#### تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا:

##### ألف: الآلية المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين:

أنشئت وزارة شؤون المرأة بالنيجر في 1989 لتنسيق برنامج حكومة النيجر للمساواة بين الجنسين. ومهمتها تتمثل في تنسيق ورصد وتقييم البرامج الحكومية

- المرصد الوطني للنهوض بالمرأة، وهي آلية مراقبة لتعزيز العدل والمساواة بين الجنسين.
- نقاط اتصال لمسائل الجنسين وهي المسؤولة عن قضايا الجنسين في الوزارات القطاعية.
- إدارة تعليم الفتيات، المسؤولة عن تعزيز تعليم الفتيات الصغيرات.
- مستشارو شؤون الجنسين الملحقون بمكاتب الرئيس ورئيس الوزراء المسؤولين عن تقديم المشورة الفنية حول قضايا الجنسين في برامج وسياسات تنمية البلد.

اعتمدت السنغال التزام الاتحاد الأفريقي بشأن العدل والمساواة بين الجنسين كهدف تنموي. وبالإضافة إلى المكاسب الملحوظة في التقرير الأولي، طبقت السنغال سياسات وتدابير قانونية ومؤسسية واقتصادية اجتماعية بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، من أبرزها اعتماد قانون المساواة بين الجنسين في المجال السياسي في نوفمبر 2007 وإدراج الفقرة 7 في المادة السابعة من الدستور والقانون بشأن المساواة في مجال الضرائب المعتمد في يناير 2008.

يوضح تقرير زيمبابوي الأولى عن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا المبادرات التي تم اتخاذها منذ اعتماد الإعلان الرسمي من جانب الاتحاد الإفريقي في 2004 إلى سنة 2008 وهي السنة التي صدر فيها التقرير القطري الأول.

أنشأت وزارة شؤون المرأة وقضايا الجنسين والتنمية المجتمعية لضمان أن تحظى المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بعناية خاصة في كافة قطاعات المجتمع.

وتتمثل مهمتها الرئيسية في إدماج نوع الجنس من أجل تحقيق العدل والمساواة بين الجنسين. وقد قامت حكومة زيمبابوي بإصلاحات قانونية وإدارية شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين. فمثلا في 2005 أدخل تعديل دستوري يحرم التفرقة على أساس الجنس والحالة الزوجية والإعاقة الجسدية ويتضمن شرطا للعمل الإيجابي كإطار لسياسة المساواة بين الجنسين. كما تم أيضا اعتماد سياسة لشؤون الجنسين كجزء من هذه العملية.

**المادة 1: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ذات**

**صلة في النيجر، السنغال وزيمبابوي:**

تأسيسا على النجاح الذي حققه إطار العمل الاستراتيجي الوطني 2002-2006 وخطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات 2004-2006 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضعت حكومة النيجر إطار عمل استراتيجي جديدا لدورة برنامجها 2008 - 2012.

بدأت النيجر في 2003 مبادرة للحصول على الأدوية المضادة للفيروسات المرتدة. ومنع انتقال مرض الإيدز من الأم إلى طفلها. وفي 2007 تم اعتماد إستراتيجية وطنية لمنع انتقال الإيدز من الأم إلى طفلها. وهناك 129 مركزا لهذا الغرض تقدم الخدمات التالية: تشجيع طلب المشورة الاختيارية وإجراء الاختبارات أثناء الاستشارة خلال فترة الحمل، رصد وتقديم المشورة للنساء اللاتي ثبتت أصابتهن بمرض الإيدز، تقديم الأدوية المعتادة للفيروسات المرتدة والمساعدة في توليد النساء المصابات بالمرض ومراقبة الأمهات المصابات بالإيدز وأطفالهن الرضع. كذلك تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتقديم الرعاية النفسية في المستشفيات الوطنية.

طبقت الحكومة سنة 2007-2008 قانون منع وعلاج ومراقبة فيروس نقص المناعة البشرية في 30 أبريل 2007. والهدف منه هو حماية الأشخاص المصابين

وفي السنغال انخفض معدل انتقال المرض من الأم إلى وليدها نتيجة التنفيذ الفعال لخطة مكافحة الإيدز الوطنية من 30% إلى 5%. وقد كان من نتيجة تخصيص أموال معينة في الميزانية الحكومية في يناير 2008 لتمويل أنشطة مكافحة ومساعدة المصابين ولا سيما النساء أن ازدادت مشاركة المصابين الاقتصادية حيث تمكنت النساء المصابات في الحصول على القروض بسهولة أكبر. وقد وعدت الحكومة بتسهيل حصول الأشخاص المصابين على الوظائف الرسمية.

يقدم برنامج مكافحة الملاريا العلاج المجاني للنساء اللاتي تعانين من الملاريا. كما يقدم المساعدة بالتوليد المجاني سواء كانت ولادة طبيعية أو قيصرية كذلك العناية المجانية في الحمل والولادة. ونتيجة لذلك انخفض معدل وفيات الأمهات من 510 في الألف إلى 434 في الألف. فضلا عن ذلك قرر رئيس الدولة أن تقدم الحكومة العلاج المجاني للنساء المصابات بأمراض أثناء الحمل والولادة وتوقيع عقوبات صارمة على الأشخاص الذين يمارسون الزواج القسري المبكر.

وفي زيمبابوي تم إنشاء مجلس وطني لمكافحة الإيدز وتم اعتماد خطة إستراتيجية 2006-2010 كجزء من جهود الحكومة لتخفيض المعدل العالي لانتشار فيروس المناعة البشرية/الإيدز. وتقر الخطة بأدوار فصائل الجنسين وتأثيرها على ضعف النساء وتعرضهن لمرض الإيدز لهذا عملت على إدماج نوع الجنس في كل الأنشطة لتخفيض تعرض النساء والفتيات وضعفهن في المجتمع.

انخفض المعدل العالي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في زيمبابوي من ذروته في 2000 من 34% إلى 20% في 2005 وإلى 18% في 2006. وقد كان معدل انتشار المرض بين النساء في سن 15-49 سنة 21% و15% للرجال من نفس المجموعة العمرية. وكانت نسبة انتشار المرض بين الإناث

### المادة 2: السلم والأمن:

بعد توقيع اتفاقيتي السلام في 1995 و1999، تم إنشاء لجنة النيجر الوطنية للحوار الاجتماعي التي تضم كلا من النساء والرجال، وقد تم تنظيم النساء في مجموعات في المناطق المتأثرة بالنزاع (إير، ازواك، كوار، ومانجا) للقيام بأنشطة مدرة للدخل. فضلا عن ذلك انتظمت النساء في مسيرات للسلم وشاركن في منتديات السلم والأمن شبه الإقليمية وانشأن ثلاث منظمات غير حكومية للسلم والأمن (الشبكة الأفريقية للسلم والتنمية والشبكة النسائية للسلم وتحالف نساء النيجر للسلم الدائم). وتم اتخاذ خطوات لضمان عودة النساء اللاجئات بسلام من مالي وتشاد.

وفي السنغال كثفت المنظمات النسوية في منطقة كاسامانس من أنشطة بناء السلام لضمان حل النزاعات مبكرا وفي زيمبابوي، تم البدء في برامج تدريب لإعطاء فرص تدريب متساوية للنساء والرجال في القوات المسلحة، وقد نتج عن ذلك زيادة في عدد الإناث المجندات اللاتي يحضرن دورات التنمية لصغار وكبار الضباط. كما أصبحت النساء جزءا من كتائب حفظ السلام في السودان وكوت ديفوار ونيبال.

### المادة 3: الأطفال الجنود:

تحرم كل قوانين التجنيد في الجيوش الوطنية تجنيد الأطفال وتتص أحكام القانون الجنائي في النيجر على حماية الأطفال من الإساءة والاستغلال. بالإضافة إلى

- المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول بيع الأطفال، ودعارة الأطفال والصور الخليعة عن الأطفال.
- قانون حماية الطفل الذي يهدف إلى إصلاح النظام القانوني الوطني الذي وضع في 2004 لكي يتوافق مع اتفاقيتي حقوق الطفل والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- توقيع كوت ديفوار في يوليو 2005 على اتفاقية التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الاتجار بالأطفال.
- وضع قانون لمكافحة الاتجار بالأطفال في 2006.
- تدريب قوات الأمن (الدرك، الحرس الجمهوري وضباط الشرطة) وموظفي الغابات والقيادات الدينية والتقليدية والممثلين المحليين) لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال.
- المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولها الإضافي الهادف إلى منع وقمع وعقاب الأشخاص الذين يتجرون بالبشر، خاصة النساء والأطفال.
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات في فبراير 2006 تكون مسؤولة عن وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال.
- المصادقة على الاتفاقية بشأن حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.
- إنشاء فرقة أخلاق في داخل الشرطة الوطنية لمكافحة الدعارة.

وتجدر الإشارة إلى أن المواد من 291 إلى 294 من القانون الجنائي تنص على عقوبة المحرضين على الفسوق.

واصلت الحكومة السنغالية حملات برامج التوعية لضحايا الألغام الأرضية في منطقة كاسامانس.

لا يوجد أطفال جنود في زيمبابوي حيث أن تجنيد الأفراد أقل من 21 سنة في الجيش الوطني ممنوع ويحمي قانون الأطفال في زيمبابوي الأطفال من العنف الجسدي والعقلي، ومن الإهمال، والإصابة والإيذاء وسوء المعاملة. وفي 2005 تم تعديل الفصل 11 من قانون العمل لتنظيم عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13-16 سنة لحمايتهم من الاستغلال وتعريضهم للمواد الضارة.

#### المادة 4: العنف القائم على نوع الجنس:

بدأت الحكومة ودعمت مجموعة من البرامج منذ 2000 لمنع العنف القائم على نوع الجنس. وقد تم وضع إطار عمل تشاوري لإيقاف العنف والتمييز ضد النساء والأطفال. وتم إيفاد بعثات ميدانية مشتركة قام بها موظفون حكوميون ومنظمات غير حكومية منها: لجنة النيجر للممارسات التقليدية الضارة التي تقوم بحملات عامة ضد ختان الإناث وتدعم إعادة التدريب المهني للإناث اللاتي تم ختانهن من خلال أنشطة مدرة للدخل. ويقوم برنامج "إنقاذ الأنفس" لضحايا العنف المنزلي بحملات توعية بآثار العنف على النساء وعلى المجتمع ككل. فضلا عن ذلك، تم الاحتفال "باليوم الدولي للتسامح" من خلال حملة تعرف بـ16 يوما من الفعالية الذي ينظم سنويا.

تم تعديل القانون الجنائي بحيث يجرم ويعاقب على جرائم مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والرق والمضايقة الجنسية والاتجار بالنساء والبنات. وزادت العقوبة على جرائم مثل الاغتصاب، وفي سنة 2003 وضعت خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وكمتابعة لقانون العنف المنزلي اعتمدت الحكومة السنغالية خطة عمل وطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في البلد. وكان تركيز الخطة على



اعتمد البرلمان في زيمبابوي قانون العنف المنزلي في 2006. وتعريف العنف المنزلي يضم طائفة واسعة تشمل الطقوس التقليدية والممارسات التي تميز ضد المرأة وتحط من قدرها. فمثلا اختبار العذرية، تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، التعهد بالتضحية بالنساء والبنات لتهدة الأرواح وزواج الأطفال والزواج القسري والميراث القسري. وتعمل وزارة شؤون المرأة، وشؤون الجنسين والتنمية المجتمعية على تنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس لتعزيز قدرات النساء المتزوجات للدفاع عن أنفسهن ضد عنف الأزواج بالإضافة إلى أن قانون العنف الجنسي لسنة 2001 يحمي النساء من الأساءة الجنسية ويجرم الاغتصاب الزوجي. صادقت زيمبابوي على الاتفاقية بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وهي بصدد المصادقة على بروتوكولات إضافية للاتفاقية وتحديد البروتوكول ضد الاتجار بالبشر والبروتوكول الذي يمنع النقل غير الشرعي للمهاجرين برا وجوا وبحرا. فضلا عن ذلك، تم تكوين لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر.

#### المادة 5: تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين:

تم في 7 يونيو 2000، اعتماد القانون 2000-2008 المؤسس لنظام الحصص الرامي إلى زيادة تمثيل المرأة في السياسة وهيئات اتخاذ القرار العامة، وتم إقرار نسبة 10% و 25% للمناصب الانتخابية والمناصب الإدارية العليا، على التوالي. ونتيجة لذلك تم من بين أمور أخرى انتخاب نساء كوزيرات وسفيرات وقاضيات في المحاكم العليا.

لقد تحسن تمثيل النساء في السياسة بشكل ملحوظ بفضل نظام الحصص. ففي الانتخابات التشريعية والبلدية تم انتخاب 14 امرأة أو 12% من مجموع البرلمانيين

أجاز المجلس الوطني السنغالي مشروع القانون بشأن المساواة بين الجنسين في السياسة وهيكل اتخاذ القرار العامة في نوفمبر 2007. ولقد أظهرت زيمبابوي التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسة وهيئات صنع القرار من خلال التوقيع والتصديق على جميع الاتفاقيات الإقليمية والدولية واتخاذ إجراءات سياسة على المستوى الوطني لزيادة مشاركة وتمثيل المرأة في الشؤون السياسية. ومن بين هذه الإجراءات شروط عدم ممارسة التمييز وتطبيق العمل الإيجابي الواردة في الدستور والباب 12 من القانون المعدل للقانون العام الذي يضمن مشاركة المرأة في الشؤون السياسية ومحافل اتخاذ القرار وقانون الانتخابات الذي يسمح بمشاركة النساء في الانتخابات العامة والفرعية الرئاسية أو البرلمانية بوضعهن ناخبات أو مرشحات، بدون تمييز.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال نسبة مشاركة المرأة في هذه الهياكل دون مستوى التساوي بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، بلغ تمثيل المرأة نسبة 19% في مجلس الوزراء و17% في مجلس النواب و36.6% في مجلس الشيوخ ونسبة 12% من مستشاري المدن و28% من مستشاري الأرياف. غير أن البلد شهد حدثا تاريخيا بتعيين امرأة كنائبة لرئيس زيمبابوي.

#### المادة 6: حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة:

قام النيجر بالتصديق على الاتفاقية بشأن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 1999. مع ثمانية (8) تحفظات. واعتمد البروتوكول الاختياري لهذه

وتم عرض التقارير الأولية والدورية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة على لجنة الأمم المتحدة المعنية بهذه الاتفاقية خلال دورتها الثامنة والثلاثين (38) المعقودة في يونيو 2007. وأوضحت اللجنة بتوزيع الاتفاقية على أوسع نطاق لتعريف الجمهور العام بمحتوياتها قصد التعجيل بسحب التحفظات التي أبدت بشأنها والتنفيذ الفعلي للاتفاقية. وقد تم وضع خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات.

تعكف الحكومة السنغالية، بالتعاون مع رابطة المحاميات، على تجهيز وحدات تدريب حول حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة بالاستناد إلى التزاماتها الدولية وحول القوانين الوطنية المستخدمة في معهد الإدارة الوطني ومركز التدريب القضائي.

قامت حكومة زيمبابوي بتنسيق قوانينها الوطنية مع التزاماتها الدولية من خلال

سن قوانين ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة:

- قانون إدارة التركات لعام 1997 الذي يحمي حقوق الأزواج والأطفال، الباقين على قيد الحياة.
- قانون شروط الزواج لعام 1987 الذي ينص على التوزيع المتساوي لممتلكات الزواج عند الطلاق.
- قانون سن الرشد الشرعية لعام 1982 الذي يحدد سن الرشد للمرأة.
- قانون العلاقات العمالية الذي يمنع أصحاب العمل من ممارسة التمييز ضد عاملين محتملين.
- نظم التساوي في الأجر لعام 1980 التي تنص على تساوي الراتب في حالات تساوي العمل.

- نصت النظم المتعلقة بمعاشات التقاعد في الخدمة العامة (تعديل) لعام 1985 على مساهمة النساء العاملات في الخدمة العامة في صناديق المعاش بنفس المعدل الذي يسهم به العمال من الرجال.
- قانون الإعالة المعدل لعام 1989 الذي يلزم أحد الوالدين غير الراعيين بالإسهام، بانتظام، في إعالة أطفال قاصرين تحت رعاية الوالد الثاني.

### المادة 7: الأرض والممتلكات وحقوق الإرث:

يحكم حقوق الأرض في النيجر قانون الأرياف. وتتص المادة 4 من المرسوم 93-01 الصادر في 2 مارس 1993 المؤسس للمبادئ الإرشادية للقانون، على أن "الموارد الطبيعية الريفية هي جزء من التراث المشترك للأمة. ولكل المواطنين النيجيريين حقوق متساوية في الانتفاع بها بغض النظر عن الجنس أو الأصل الاجتماعي". وبالتالي يمكن المرأة النيجيرية الاستفادة من هذه الموارد الطبيعية دون تمييز. ويمكن المرأة النيجيرية أن ترث الأرض وأملاكاً عقارية. بيد أن هذه الحقوق تستند إلى مبادئ الوراثة الإسلامية.

وعلى الرغم من عدم وجود سياسات بشأن استنفادة المرأة من القروض، فهناك عدة برامج تهدف إلى تسير ذلك. وكخطوة في اتجاه حل هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتخطيط لإنشاء مصرف المرأة الذي سيصبح جهازاً عملياً لمنح القروض للمرأة. وستواصل الحكومة السنغالية عملية التوعية بحقوق المرأة في امتلاك الأرض والممتلكات والإرث.

فيما يتعلق بحقوق المرأة في حيازة الأرض والممتلكات والإرث ينص التعديل 17 من الدستور المعدل لعام 2005 على ضمان حقوق المرأة في حيازة الأرض في عملية توزيع أو تخصيص الأرض في إطار البرنامج الحكومي لاستصلاح الأراضي. وجاء التعديل 6 من قانون إدارة الأملاك لعام 1997 ليؤكد حقوق المرأة في الميراث من خلال إعلان الطابع غير القانوني للممارسات الثقافية التي سلبتها حقوقها في

- تعزيز توعية الجنسين بمسألة السكن على كافة مستويات المجتمع.
- الدعوة إلى إعادة تسجيل الممتلكات لتشمل كلا الزوجين.
- القضاء على الممارسات الثقافية التي تمنع المرأة من الحصول على السكن والاحتفاظ به عند وفاة الزوج أو وقوع الطلاق،
- إشارة الوعي بحقوق المرأة والأطفال في السكن عند وفاة الزوج أو وقوع الطلاق.

### المادة 8: التعليم:

- بموجب القانون 12-98 الصادر في أول يونيو 1998، فإن الحصول على التعليم مكفول لجميع الأطفال النيجيريين، بغض النظر عن جنسهم، وتم اتخاذ التدابير التالية لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.
- إنشاء إدارة تعليم البنات في وزارة التعليم الأساسي ومحو الأمية.
  - وضع وتنفيذ الخطة العشرية لتنمية التعليم.
  - إنشاء خدمات على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي لدعم تعليم البنات.
  - تعبئة ومساءلة المجتمعات المحلية لإدارة المدارس.
  - بناء ألف قاعة دراسية في السنة كجزء من البرامج الخاص للرئيس.
  - إشراك الزعماء التقليديين في حملات توعية الجمهور دعماً لتعليم البنات.

ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس من 37.3% في الفترة 2000-2001 إلى 52.4% في الفترة 2004-2005، مما يمثل زيادة بنسبة 15.1%. وارتفعت نسبة البنات اللائي التحقن بالتعليم الرسمي من 29.6% في الفترة

حققت السنغال هدف المساواة في التعليم الأساسي حيث بلغت نسبة التحاق البنات بالمدارس ما يزيد على 50%.

يعتبر التعليم أحد حقوق الإنسان الأساسية وهو ضروري للتنمية للاقتصادية والاجتماعية. وينص الفصل 25.04 من قانون التعليم على حق كل طفل من أطفال زيمبابوي في التعليم الرسمي ويلزم الوالدين بإرسال أطفالهما إلى المدارس التي يختارونها.

اتخذت حكومة زيمبابوي عدة إجراءات لتحقيق هذا الهدف، منها:

- تعزيز وضع المناهج التي تراعي مسائل الجنسين للتأثير في سلوكيات كل من المعلمين والوالدين.
- إصدار توجيه يرغم مدارس المعلمين والكليات التقنية باستقبال نسبة مئوية من النساء لتحقيق المساواة، بحيث تكون قدرها 50% في مدارس المعلمين و30% في الكليات التقنية.
- التحاق الطالبات بنقاط أقل في الجامعة.
- اعتماد سياسة تسمح للطالبات الحوامل في مدارس المعلمين بالبقاء في المدارس.

### المادة 9: بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بالمرأة في

#### إفريقيا:

رفض المجلس الوطني مشروع القانون بشأن البروتوكول باعتبار أنه يتضمن أحكاما تتعارض مع الواقع الثقافي الاجتماعي للبلد. وبعد أن رفض المجلس الوطني مشروع القانون هذا، شرعت وزارة شؤون المرأة في حملة توعية للالتماس دعم البروتوكول وضمان اعتماده عند إتمام قراءته الثانية في المجلس.

لم يقدم أي عرض بخصوص المادة 9 في تقرير السنغال.  
وصدقت حكومة زيمبابوي على بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان  
والشعوب المتعلق بالمرأة في إفريقيا.

### **تحليل مقارن للتقارير القطرية:**

تبرز التقارير القطرية الـ18 اختلافا في درجة التقدم المحرز في تنفيذ  
الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا. وإذا كانت بعض البلدان قد  
أظهرت المزيد من الالتزام من خلال تحديث قوانينها ووضع برامج وسياسات  
منسجمة مع الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا، فإن البعض  
الآخر لم يبذل من الجهود سوى القليل لدفع العملية إلى الأمام.

### **المادة 1:**

تتوفر لجميع البلدان التي قدمت تقارير، هياكل وسياسات وبرامج وطنية  
لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

### **المادة 2:**

باستثناء جنوب إفريقيا، لم يشر أي من البلدان التي قدمت التقارير إلى قرار  
مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325. وهذا أمر مخيب للأمل، لا سيما من قبل بلدان  
أخذت في الخروج من النزاعات.

### **المادة 3:**

بينما بذلت جميع البلدان التي قدمت التقارير جهودا فيما يتعلق بمسألة تعزيز  
وحماية حقوق الأطفال، فقد تجاهلت جميع البلدان غير المتأثرة بالنزاعات مسألة  
الأطفال الجنود تماما.

#### **المادة 4:**

أمعنت الحكومات الإفريقية النظر بقوة في مسألة العنف القائم على نوع الجنس مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

#### **المادة 5:**

تمت الاستجابة البطيئة جدا لمبدأ المساواة الذي ينادي به الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بانتخاب وتعيين النساء لمناصب سياسية ومراكز اتخاذ القرار العامة. وقد اعتمدت هذه السياسة كل من جنوب إفريقيا والسنغال فقط.

#### **المادة 6:**

إن رواندا هو البلد الوحيد الذي أشار في دستوره إلى الاتفاقية حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلى الميثاق الدولي للحقوق. ولا بد من تشجيع البلدان الأخرى على القيام بالمثل. كما ينبغي تشجيع البلدان التي وقعت على الاتفاقية بتحفيزات على سحب هذه التحفظات.

#### **المادة 7:**

فضلا عن حقوقهن في الإرث ويتعين على النساء الاستفادة من القروض الحكومية وبرامج السكن والأرض، على قدم المساواة مع الرجال.

#### **المادة 8:**

ينبغي تشجيع الحكومات على اعتماد برنامج أكثر شمولية حول تعليم النساء يؤدي إلى المساواة على كافة مستويات قطاع التعليم.



## المادة 9:

نظرا لأن البروتوكول وصف بأنه هو الوثيقة الأكثر شمولية حول حقوق المرأة على الصعيد العالمي، يتعين حث الحكومات على الإسراع بعملية التصديق والتوقيع على هذه الوثيقة.

ومن جملة المسائل الأخرى لتي ينبغي النظر في إدراجها في التقارير القطرية، القيود التي تعوق تنفيذ مسائل المساواة بين الجنسين بصفة عامة والقيود التي تعترض تنفيذ كل واحدة من مواد الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا والاستراتيجيات التي تم وضعها للتغلب على هذه التحديات. ويتعين توفير بيانات مقارنة لإجراء مقارنات حول التقدم المحرز كما ينبغي توفير بيانات مفصلة حسب نوع الجنس للتحليل المقارن ورصد التقدم. فضلا عن ذلك، ينبغي تحديث التشريعات وفقا للالتزامات بموجب الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا وغيرها من الالتزامات. وأخيرا، فإنه على الرغم من دعوة الاتحاد الأفريقي إلى إقامة شراكات في تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا، فإن جميع التقارير لم تتضمن مساهمات من المنظمات غير الحكومية.

## طريق المضي قدماً:

يعتبر التزام الحكومات الإفريقية بالإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا مخبيا للآمال نظرا لأن ثلث الدول الأعضاء فقط قدمت حتى الآن تقاريرها القطرية للتقييم. ويتعين على الاتحاد الأفريقي الاستمرار في حث هذه البلدان على توجيه العناية اللازمة لهذه العملية.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2009

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/3745>

*Downloaded from African Union Common Repository*